جاء رجل واستحقها فان المشترى يرجع على البايع بالثمن وبقيمة البناء
الى البايع ويرجع عليه بالثمن وبقيمة البناء مبنيا يوم يسلم البناء
البايع وان كان المشترى بنى بالجص والآجر والساج والذهب
فانه يرجع بقيمة البناء على البايع يوم يسلم الى البايع وان كان
المشترى انفق في البناء عشرة آلاف درهم وسكن فيها زمانا حتى
خلق البناء وتغير وانهدم بعضه ثم استحقت الدار ليس
للمشترى ان يرجع الا بقيمة يوم يسلم البناء الى البايع فان
استحق نصف الدار شايعا او ثلثه او نحوه يخير المشترى عندنا
رد الباقي ورجع بكل ثمنه او امسك الباقي ورجع بقدر المستحق
شرى كرما فاستحق نصفه فلان يرد الباقي لو لم يتغير في يده
ولم يأكل من ثمره جامع الفصولين شترى كرما وغرس
فيها اشجارا وكرما ثم استحقت يقوم الاشجار على البايع
غير مقلوعة كشترى ارضا خربة فانفق في عمارتها وبستوية
الكرم وحفر فيها بئرا على المستحق بما انفق في عمارتها شترى
دارا فجصصها وطينها بمسطوحا ثم استحقت لا يرجع على
البايع بقيمة الجص والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يمكنه
ان يفصله ويهدمه ويسلمه اليه شترى عبدا او بقرة فانفق
عليها ثم استحقا لا يرجع المشترى على البايع بما انفق
شترى غلاما او جارية وعليه ثياب وحمار وعليه بزة

ثم استحقت لا يرجع
على البايع صح

ان تذكر في البيع ثم استحقت الثياب او البزة لا يرجع المشترى
عليه بشيء وكل شيء يدخل في البيع تبعا لا حصة له من الثمن
ولكن يخير المشتري فيه ان غر المشتري البايع فله ان يسترد
وكذا ان غر البايع المشتري ان لم يرد فقال البايع للمشتري
قيمته كذا ونحوه ثم ظهر انه اقل فله الرد وان لم يقل ذلك فلا
وبه افتى صدر الاسلام شترى صبرة جزافا فوجد منها
جزء صغار فله الرد فتنبه اذا استحق المشترى من يد المشترى
الاخير يكون ذلك قضاء على جميع الباعة حتى لو اقام واحد
من الباعة على المستحق بينة بالملك المطلق لا تقبل وكان
لكل واحد من المشترين ان يرجع على بايعه بالثمن من غير ان
يحتاج الى اعادة البينة ولكن انما يرجع كل مشتر على بايعه
اذا رجع عليه مشتريه حتى لا يكون للمشتري الاوسط ان يرجع
على بايعه قبل ان يرجع عليه المشتري الآخر وكذلك المشتري الاول
لا يرجع على بايعه قبل ان يرجع عليه المشتري الاوسط من
الفصولين اشترى وباع رجل اشترى عبدا فقبضه وباعه
من آخر فاستحق من يد الثاني فان المشتري الاول لا يرجع على
البايع بالثمن قبل ان يرجع عليه المشتري الثاني في قول ابي يوسف
وقال ابو يوسف عند ان يرجع فان ابى ان يرجع فان للمشتري الثاني
الثاني ولو كان ابرأ المشتري الاول من الثمن كان للاول ان

فاشتراه ح

ح

ح